صفاء أبو السعود محمد

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

صفاء أبو السعود محمد

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

صفاء أبو السعود محمد

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

صفاء أبو السعود محمد

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

صفاء أبو السعود محمد

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

كلية الحقوق
قسم القانون العام

حرية البحث العلمي وضمانات ممارستها
دراسة مقارنة

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام

إعداد الباحث
أيمن احمد حسن تركي
إشراف
أ.د / ثروت بدوي

أعضاء لجنة الحكم و المناقشة

الأستاذ الدكتور ثروت بدوي **أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة**	مشرفا ورئيسا
الأستاذ الدكتور رأفت فوده **أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة**	عضوا
الأستاذ الدكتور صلاح الدين فوزي **أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة**	عضوا

عام ٢٠١٢

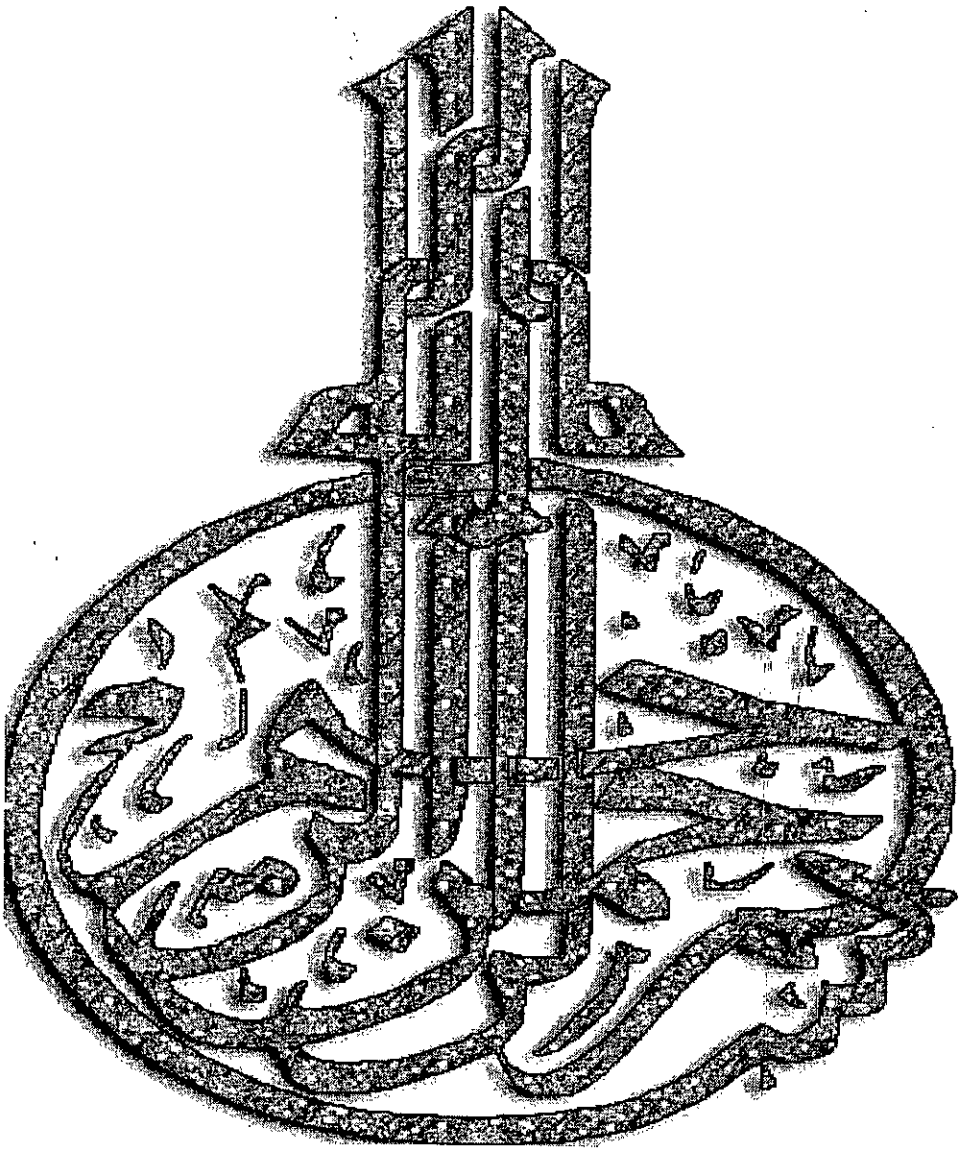

شكرٌ وتقديرٌ

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله : ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

وبعد :

فإنني أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره شكر الشاكرين على نعمه الكثيرة التي أنعم بها على عباده. فأحمده وأشكره تبارك وتعالى أن وفقني إلى إنجاز هذه الدراسة وهي ثمرة جهد كبير ما كانت لتتم لولا توفيق الله سبحانه وتعالى وهديه.

والتقدير كل التقدير للأستاذ الجليل، والعالم الكريم المشرف على الرسالة، الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوي أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

أسجل بكل عرفان وتقدير لأستاذي الجليل جهوده الصادقة ، والذي أعطى الباحث الكثير من وقته الثمين وجهده، على الرغم من مشاغله العلمية والعملية وفقه الله. كما أشكره على ما أسداه إلي من نصح وتوجيهات وإرشاد وإشراف في جميع مراحل الدراسة، حيث كان لذلك الأثر الواضح في إثراء هذه الرسالة وظهورها بمظهر لائق ومشرف إن شاء الله، فجزاه الله كل خير وأدام عليه التوفيق والنجاح والسداد لما يحبه ويرضاه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الكريمين اللذين قبلا مناقشة هذه الرسالة، حضرة صاحب المعالي الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزي، وحضرة صاحب المعالي الأستاذ الدكتور/ رأفت فوده. ولا أجد من تعبير عن جزيل شكري وعرفاني ابلغ من أن أتوجه إلى المولى عز وجل بالدعاء الصادق لهما بان يديم عليهما نعمة الصحة والعافية والعمر المديد.

وأخيرا أشكر كل من قدم إلي توجيها أو نصحا أو مساعدة في أية مرحلة من مراحل هذه الدراسة، داعيا الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

والحمد لله رب العالمين،،،

Abstract

Freedom of scientific research
And guarantees of its exercise
A comparative study

The aim of this study is to determine the content of freedom of scientific research and how to organize it in the legislative and attempt a statement the safeguards enjoyed by

All these points and other will study in research in

Two parts as following:

Part ١: Guaranteed freedom of scientific research and the role of the legislator in the organization It contains two chapters as following:

Chapter ١: What freedom of scientific research

Chapter ٢: Legislative regulation of the freedom of scientific research

Part ٢: Guarantees the exercise of freedom of scientific research. It contains three chapters as following:

Chapter ١: The role of the administrative judiciary in the protection of freedom of scientific research.

Chapter ٢: Constitutional guarantees of freedom of scientific research.

Chapter ٣: The ordinary courts role in the protection of freedom of scientific research

Keywords: the Law, the Constitutional Law, Freedoms, scientific research

ملخص البحث

استهدف البحث تحديد مضمون حريـــة البحـــث العلمـــي، والتعـــرف علـــى ضماناتها، ولتحقيق ذلك أُستخدم منهج وصفي تحليلي مقارن وذلك بتقـــديم مختلـــف المفاهيم والمبادئ الأساسية لحرية البحث العلمي مـــن خـــلال تحليـــل النـــصوص الدستورية والأحكام القضائية إلي أرستها المحاكم على اختلاف أنواعها.

ولقد أشار البحث إلى أن حرية البحث العلمي يقابلها العديد من القيود ســـواء أكانت تلك القيود قيوداً تشريعية أو لائحية أو حتى على مستوى القانون الدولي، وان إقرار تلك القيود لا يقتصر على الدول المتخلفة فقط، بل إن الدول المتقدمـــة أيـــضا بدورها تضع قيوداً في مواجهة حرية البحث العلمي لأغراض سياسية أو اقتصادية .

وقد وضع البحث تصورات مقترحه لإتاحة فرص ممارســـة حريـــة البحـــث العلمي، و اختتم البحث بعدد من التوصيات التي قد تساهم في التقليل من قيود حرية الممارسة.

مقدمه: -

رغم أن قضية الحريات وحقوق الإنسان هي من القضايا الإنسانية القديمة التي أجمعت كل الأديان والحضارات والأيديولوجيات على ضرورة الالتزام بها وعبرت عنها مجموعة المبادئ الملزمة التي اتفقت الجماعة الإنسانية على الالتزام بها التزاما قانونيا عبر آليات دولية وداخلية تكفل تحقق ذلك الالتزام، حيث أن حقوق الإنسان في عصرنا هذا لم تعد مجرد مبادئ فاضلة تحض عليها الأخلاق القويمة أو تعاليم تحض عليها الأديان ولكنها تحولت إلى التزامات قانونية يتعرض من يخالفها لجزاءات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

إلا أن هذه القضية أخذت خلال السنوات الأخيرة تستحوذ على اهتمام عالمي متجدد وأصبحت من أكثر القضايا العالمية المعاصرة حضورا وإلحاحاً على قائمة أولويات ما أخذ يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي ازداد الحديث عنه مؤخرا. (١)

ولقد جاء بروز النظام العالمي الجديد متزامناً مع تصاعد موجة الديمقراطية والاهتمام بقضايا الإصلاح السياسي وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم التي أخذت تجتاح العالم بكل دوله المتقدمة والنامية ليزيد من انتعاش مبادئ حقوق الإنسان ورواجها ويضفي الحيوية على قضية الحريات، ويحول قيمة الحرية إلى واحدة من أهم القيم الإنسانية، بل إن قيمة الحرية قد أصبحت لدى الشعوب المضطهدة أكثر أهمية اليوم من كل القيم الاجتماعية والسياسية الأخرى. (٢)

لكن رغم أن قضية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي لا زالت تتركز أساسا على السعي من اجل تحرير الإنسان من القهر والظلم والتسلط المتزايد الذي توقعه الحكومات والدول بالمواطنين والأفراد لأسباب تتعلق بممارستهم لحقهم الطبيعي من حرية الرأي والتعبير، إلا أن حقوق الإنسان وحرياته لم تعد تقتصر على هذه القضية

---

(١) د/عبد الخالق عبد الله،الخليج العربي والنظام العالمي الجديد، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٤٣، ١٩٩٤

(٢) د/ عبد الخالق عبد الله ، الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية ، حالة جامعة الإمارات العربية المتحدة ، بحوث ومناقشات للندوة الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت ، عمان ، ٢٧ -٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ٩٤

فقط، فلقد تشعبت مجالات حقوق الإنسان وتداخلت وتعددت بتعدد الجماعات والشرائح والفئات الإجتماعية التي أخذت تنادي كل منها بحقوقها الخاصة، والتي تتناسب مع خصوصيتها الاجتماعية والثقافية والمهنية، وأصبح من المشروع في ظل عصر حقوق الإنسان الحديث عن الحقوق والحريات التي تتناسب مع الاستقلالية النسبية لكل فئة.[1]

وفي هذا السياق تبرز شريحة العلماء والباحثين والأكاديميين والمشتغلين بالعلم كشريحة متميزة وذات أهمية قصوى من حيث دورها الإنتاجي ونشاطها في البحث العلمي، والذي يتطلب رعاية وحماية خاصة، ومجموعة من الحقوق والحريات والضمانات تساهم في عملية الارتقاء بالمؤسسات الجامعية والبحثية لتفرد هذه الشريحة دون غيرها بأنها وهبت حياتها للبحث وبالتالي أصبح من حقها الحصول على بعض الأمن والأمان المرتبط بطبيعة المهمة الحياتية للمشتغلين بالعلم والبحث العلمي، إن دور هؤلاء في تطور الحياة البشرية يتعاظم يوما بعد يوم لدرجة أن أصبحت الاكتشافات العلمية والثورات المعرفية والتقنية الراهنة على رأس القوى الكبرى الفاعلة والدافعة في اتجاه خلق عالم جديد وبناء حضارة إنسانية ربما كانت مختلفة شكلا ومضمونا عن كل ما هو سائد اليوم. [2]

ولا شك أن هذه التطورات العلمية والمستجدات التقنية ستجدد الاهتمام بالمؤسسات الجامعية والبحثية وتتطلب تقديم رعاية خاصة للباحثين والأكاديميين والمشتغلين بالعلم، وإزالة المعوقات المجتمعية والفكرية والمؤسسية التي تواجه النشاط العلمي والأكاديمي، وبإزالة هذه المعوقات يوضع الأساس لحرية البحث

---

(١) بالاضافة الى الصكوك الدولية لحقوق الانسان واتفاقيات حقوق الانسان الرئيسية هناك الكثير من الآليات العامة الأخرى التي تتعلق بحقوق الانسان لبعض الفئات ومن ابرز تلك الحقوق ما تقرره اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن والإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المتخلفين عقليا و إعلان بشأن حقوق المعوقين و القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو اثنية أو دينية أو لغوية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٢.و اتفاق تحريم الرق، وتم توقيعها من قبل مجموعة من الدول في جنيف بتاريخ ٢٥ سبتمبر١٩٢٦

(٢) جيمس بيرك، عندما يتغيّر العالم، ترجمة ليلى الجبالي ومراجعة شوقي جلال،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٨٥، ١٩٩٤م ، ص ٥٠-٥١.

العلمي. [1]

وترتبط حرية البحث العلمي شأنها في ذلك شأن كافة الحريات المدنية والسياسية الأخرى، اشد الارتباط بالبيئة الاجتماعية والسياسية، والتي إما أن تكون ملائمة ومشجعة أو أنها تكون مضادة ومعادية لممارسة الحقوق والالتزامات والحريات وعلى ذلك تعد أكثر دول العالم انتهاكا لحقوق الإنسان وانتهاكا للحريات هي الأكثر تخلفاً وعدم استقرار، أما أكثر الدول تأكيدا لحقوق الإنسان وأكثرها احتراما للحريات فهي الأكثر تقدما وتحضرا واستقرارا. [2]

وإذا كانت الدساتير المكتوبة الأولى قد أغفلت إلى حد ما الإشارة إلى حرية البحث العلمي على نحو مباشر، إلا أن هذا الإغفال لم يقدر له أن يستمر طويلا، وبدأت تشير الدساتير اللاحقة لحرية البحث العلمي، ومنها الدساتير العربية الحالية، التي تضمنت قدرا كبيرا من حقوق وحريات الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والأعراف الدولية بصفة عامة، والعهدين الدوليين للحقوق والحريات السياسية والمدنية والحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، وإن اختلفت في ذلك القدر وفي مستوى الضمانات التي قدمتها من دستور إلى آخر.

حيث ابتدأت الصيغة الخاصة بحرية البحث العلمي في التشريع الدستوري العربي بالنص على أن: تحمي الدولة العلوم والفنون وترعى تقدمها وانتشارها وتشجع على البحوث العلمية في دستور سوريا لعام ١٩٥٠م (م٢٨) وهو أول تشريع دستوري عربي يقرر حرية البحث العلمي فيما نعلم في حين قرر دستور جمهورية مصر العربية الاخير والصادر عام ١٩٧١م ،أن تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك (م٤٩).

---

(١) د/ نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٨٤،١٩٧٨، ص ٣٦١

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الانترنت
http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/global.aspx

يثير ذلك في واقع الأمر العديد من التساؤلات، ما هي حرية البحث العلمي التي تضمنتها الدساتير العربية والأجنبية؟ وكيف عبرت النصوص الواردة في هذه الدساتير عنها؟ إلى أي حد تختلف الدساتير عن بعضها البعض في هذا الخصوص؟ ما هي الضمانات التي قدمتها الدساتير لحماية هذه الحرية؟ إلى أي حد تتفق تلك النصوص، وتلك الضمانات الواردة في الدساتير العربية مع نظيراتها في دساتير البلدان المتقدمة؟

ومن هنا وقع اختيارنا على دراسة (حرية البحث العلمي)، ولا سيما أن المكتبة القانونية العربية تفتقر لمثل هذا الموضوع الذي سنقدمه من خلال النقاط الآتية:-

موضوع البحث

يدور البحث حول موضوع حرية البحث العلمي، لبيان مفهومها ومضمونها ونطاقها، وكذا الخصوصية التي تتصف بها عن باقي الحقوق والحريات، والتعرف على كيفية تنظيمها التشريعي وعن الضمانات التي تحظى بها والتي تكفل ممارستها.

هدف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:-

١ - ما هو مفهوم ونطاق ومضمون حرية البحث العلمي؟ وهل تتميز عن غيرها من الحريات الأخرى؟

٢ - كيفية التنظيم التشريعي لحرية البحث العلمي؟ ومدى سلطة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات؟ ومدى سلطة الضبط الإداري في مواجهة حرية البحث العلمي؟ وما هي القيود التي تعيق حرية البحث العلمي على المستوى الدولي وعلى مستوى التشريعات العادية؟

٣ - ما هي ضمانات ممارسة حرية البحث العلمي؟ وكيف يحميها القضاء المدني والإداري.

٤ - ما الأساس القانوني والدستوري لحماية حرية البحث العلمي وما هو دور المحكمة الدستورية العليا في تحقيق تلك الحماية

٥- كيفية التوازن بين حرية البحث العلمي وبين الحقوق والحريات الأخرى

وما هو دور المشرع الدستوري في إحداث ذلك التوازن؟

أهمية البحث: -

يعد البحث العلمي المحرك الفعال والأساسي للتقدم والتطور في كل المجتمعات ولجميع قطاعات الدولة الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية والاجتماعية والتربوية والثقافية، ولا يمكن أن تزدهر العلوم والتقنية في أي مجتمع من دون بناء قاعدة أساسية وفعالة لأنشطة البحث العلمي الهادف لدفع عجلة التنمية والتطور.

ويعد البحث العلمي الفيصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهو الفارق الجوهري بين دول ولجت إلى القرن الحادي والعشرين ودول أخرى ما زالت على أعتاب القرن التاسع عشر. ففي وقتنا الراهن، تتسابق الأمم في ميادين المعرفة، وتستثمر الأموال الطائل في بناء منظومتها الخاصة من المعرفة والتقنية، وتتبارى في الإنجازات العلمية الحديثة، وتتفاخر بثروتها المعرفية والتقنية.

ولعل أهم شروط البحث العلمي هو امتلاك المؤسسات البحثية والعلماء المتخصصون حرية أكاديمية تامة في إجراء التجارب وفرض الفروض والاحتمالات واختبارها بالمعايير العلمية الدقيقة، ومن حق هذه المؤسسات أن تمتلك الخيال الخلاق والخبرة الكفيلة بالوصول إلى نتائج جديدة تضيف للمعرفة الإنسانية، لا يوجههم في ذلك إلا أخلاقيات العلم ومناهجه وثوابته.

والأهم من هذا كله فإن حرية البحث العلمي ومن خلال تيسيرها للتفكير الحر وتسهيلها لإقامة الحوارات المفتوحة توفر وجودا متواصلا للقيم الفكرية والاجتماعية للجامعة كحرم للجدل الحر والتبادل غير المحدود للأفكار، ومن ثم فإن حرية البحث العلمي تمكن الجامعات من تربية مواطنين قادرين على التطور والحفاظ على عالم حر ومجتمعات متفتحة.

وعلى الرغم من الأهمية النظرية والعملية لحرية البحث العلمي باعتبارها احد الحريات الفكرية، إلا أنها لم تحظى بدراسة علمية في الفقه القانوني تسلط الضوء على جوانبها المختلفة ولم تأخذ ما تستحقه من الدراسة القانونية الكافية وبخاصة في المؤلفات العربية وفي هذا الصدد أشار البعض إلى انه لا يوجد اهتمام